

هجوم السلام الفلسطيني

أن تعترف م.ت.ف. صراحة بالقرارين ٢٤٢ و٢٣٨، وضمناً بوجود إسرائيل؛ ولا يكفي أن تبدي المنظمة استعداداً لقيام تعايش سلمي بين الدولة الفلسطينية والدولة اليهودية؛ ولا يكفي أن تدين م.ت.ف. والقيادة الفلسطينية الإرهابية والعمليات الإرهابية؛ بل يجب، أيضاً، أن تتخذ القيادة الفلسطينية اجراءات ملموسة تؤدي الى طرد جميع الذين تعتبرهم واشنطن ' إرهابيين ' من صفوف م.ت.ف. « (عبد الكريم أبو النصر، المستقبل، باريس، ١٠/١٢/١٩٨٨).

ورأت أوساط سياسية فلسطينية في قرار الولايات المتحدة هذا محاولة للابتزاز والضغط، الامر الذي تعاملت معه المنظمة بالاستمرار في «هجوم السلام» من جهة، وعدم التراجع أمام الضغوطات، من جهة أخرى. ومن خلال ذلك، تمكنت م.ت.ف. من انتزاع قرار خاص من الجمعية العامة للامم المتحدة، يقضي بنقل المناقشات بشأن القضية الفلسطينية من نيويورك الى جنيف، وبذلك «كسبت م.ت.ف. الجولة الاولى من معركتها ضد التعتنّ الأميركي... [و] خرجت منتصرة في هذه المعركة، وبدت الولايات المتحدة معزولة، ألا من تأييد إسرائيل لها. ولا شك [في] ان نتيجة هذه المعركة بإمكانها ان تسلّح م.ت.ف. بعناصر جديدة للخروج بمزيد من المكتسبات من اجتماعات الجمعية العامة في جنيف» (الهدف، نيقوسيا، ١١/١٢/١٩٨٨). كذلك رأت أوساط أخرى ان رفض الولايات المتحدة اعطاء التأشيرة كان بمثابة «صفعة» من الولايات المتحدة الى جهود السلام في الشرق الاوسط أرادت من خلالها «دفع الفلسطينيين، مرة أخرى، الى التطرف، ووضع سلاح في يد التيارات والاتجاهات التي وقفت موقفاً معادياً من التوجهات الفلسطينية الجديدة» (صالح قلّاب، المجلة، لندن، ١٣/١٢/١٩٨٨).

شهدت الساحة السياسية الفلسطينية، بعد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، نشاطاً مكثفاً، تركّز على نتائج تلك الدورة، وتوجه، كليا، الى الساحة الدولية على نحو «هجوم سلام فلسطيني» حسبما وصفته اوساط دبلوماسية عدة.

الأ أن هذا الهجوم، جوبه، منذ البداية، برفضين: الاول، اسرائيلي قاطع؛ والثاني، اميركي مترقب ومترقب. لقد تجسد الرفض الاميركي في اعتبار نتائج المجلس الوطني غير واضحة، وغير كافية لبدء حوار اميركي - فلسطيني؛ ذلك لأن م.ت.ف. لم تعترف صراحة وجهاراً بإسرائيل؛ كما ان الفقرة المتضمنة الاعتراف بالقرارين الدوليين ٢٤٢ و٢٣٨ غير كافية. ثم صعدت الولايات المتحدة موقفها المعادي لـ م.ت.ف. بأن منعت منح تأشيرة لرئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، لدخول الولايات المتحدة من أجل القاء كلمة فلسطين في الجمعية العامة للامم المتحدة. وقد لقي المنع الاميركي ادانة شاملة من قبل الدول الاعضاء في الامم المتحدة، باستثناء اسرائيل، وبريطانيا التي أبدت تحفظها.

وعلى الرغم من ان القرار الاميركي لم يخل من مفاجأة لم يتوقعها البعض، إلا انه، في جوهره، جاء مستنداً الى تراث اميركي طويل، يمكن ان يقال فيه الكثير حول «الانحياز الاميركي لاسرائيل ومساندتها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، خلال الاربعين عاماً الماضية من تاريخ الصراع العربي - الاسرائيلي. لكن هذا الانحياز لم يكن واضحاً وجلياً ومسرّفاً في عدائه» على النحو الذي جاء مؤخراً «حين أصرت الادارة الاميركية، وعلى لسان وزير خارجيتها، جورج شولتس، على عدم منح ياسر عرفات، تأشيرة دخول لأميركا» (محمود الزايد، الافق، نيقوسيا، ٨/١٢/١٩٨٨). وقد برزت الادارة الاميركية رفضها اعطاء تأشيرة بأنه «لا يكفي